فعل المفعول مط د بشركه ثانى الماضى المبدوء بتا
زايد كتضارب وتقدم وثالث المبدوء بالهمز
الوصل كانطلق واستخرج والسحى وكسر ما قبل الاخر
من الماضى ويفتح من المضارع واذا اعتلت عين
الماضى ولامه ثلاثى كقام وباع او على انتقل وانفعل
كاختار وانقاد وفك كسر ما قبلها يا فلا ما و
اشمام الضم فتقلب يا فيهما وكذا فلا ما الضم
فتقلب واوا قال ليته وهل يقع شيا ليته ليته
شباب بوع فاشتريته وقال هو كنت على زيدن اذ
نخاس يحط الشوكى والاشاك وهى قليلة وتقوى
للقفس وبيع وادعى ابن عذرة امتناعها فى
انفعل وانفعل والاول قول ابن عصفور والابدى
وابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما اليس من كسر

كخفت

كخفت وبعت او ضم كفقت واصل المسئلة فاقنى زيد
وباعنى لعمرو وعاقنى عن كذا تم بنيتهما من المفعول
فلو قلت خفت وبعت بالكسر وعفت بالضم لتوهم
الحق فعل الفاعل وانفكس المعنى فتعين ان لا
يجوز فيهن الا الاشمام او الضم فى الاولين و
الكسر فى الثالث وان يتبع الوجه الاليس وجملته
المخالفة مرجوحا لا ممنوعا ولم يلتفت من لا لباس
لحصوله فى مختار وتضار واوجب الجمهور ضمه
فى الثلاثى المضعف نحو شد ومد والحق قول
بعض الكوفيين ان الكسر جايز وهو لغة بنى ضبه
وبعض تميم وقد علقه ردت الينا ولو ردوا بالكسر
وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال الملخا ذى من
اشم من قيل وبيع اسم هنا الاشقال

Copyright © King Saud University